

ما يقضيه المقعد والعرض الصحيح كسمي في المقعد فيسقط  
 بمقد قبل طلاق وقبل وطئ نسوا كان العرض من الزوجين  
 أم من الحائض والثالث استأثره بقولها ويدخل بها  
 يطئها ولو في حيض أو حراما ودبر فيجب لها مهر  
 المثل وإن أدت له بوطئها بشرط أن لا مهر لانت  
 الوطئ لا يباح بالاباحة لما فيه من حق الله تعالى  
 والمقتضى في مهر مثل المفوضة أكثر مهر مثل من العقد  
 إلى الوطئ لأن البضع دخل بالعقد في ضمانه واقترة  
 به الائتلاف فوجب الأكثر كما مقبوض بشرط فاسد  
 ولو طلق الزوج قبل فرض ووطئ فلا سطر واذامات  
 احد الزوجين قبلها واجب لها مهر المثل لأنه كالوطئ  
 في تقدير المسمى فكذا في إيجاب مهر المثل في التفويض  
 وهل يعتبر مهر المثل هنا بالأكثر كما مر وبجال المقعد  
 أو الموت أو وجه في الروضة وأصلها بلا تزجر وجهها  
 أو لها لأن البضع دخل في ضمانه بالمقعد وتقرر عليه  
 بالموت كالوطئ ولو قتل السيد أمته أو قتلت نفسها  
 قبل الدخول يسقط مهرها بخلاف ما لو قتلها أجنبي  
 أو قتلت نفسها الحرة قبل دخول لا يسقط مهرها  
 ومهر المثل ما يرغب به في مثلها عادة ويركبه الأعظم  
 نسبة في النسبة لوضع التفاهر به كالكتابة في النكاح  
 وظاهر كلام الأكثرين اعتبار ذلك في الجهم كالعرب

وهو

وهو المعتدل لأن الرغبات تختلف بالنسب مطلقا فيراعي  
 أقرب من تنسب إليه فأقره من اخته لابوين ثم لاب بكر  
 بنات أخ لابوين ثم لاب عمات لابوين ثم لاب لان  
 المذلي يجهتين يقدم علي المذلي بجهة ثم بنات الاعمام  
 لابوين ثم لاب فان تعدد اعتبارا ونسبا العصبية اعتبار  
 بذوات الارحام كالجدة والخالات لانهن اولي من الاجا  
 ويقدم من نسا الارحام الام ثم الجدات ثم الخالات ثم  
 بنات الاخوات ثم بنات الاخوال والمراد بالارحام هنا  
 قرابة الام لا ذوا الارحام المذكورين في الفرائض لان  
 امهات الام ليسن من المذكورين في الفرائض لانهما صح  
 الامر ويعتبر مع ما تقدم سن وعفة وعقل وجماله وسداد  
 وفصاحة وبكارة وثبوتة وما اختلف به عرض كالعلم  
 والشرقة لان المهور يختلف باختلاف الصفات وتعتبر  
 مع ذلك البلد فان كان البلد نسا العصبية بلدي هي  
 في احدها اعتبر في عصبية بلدها فان كان كل من ببلدة  
 اخر يجي فالاعتبار بهن لا باعتبار بلدها كما قاله في  
 الروضة وليس لاقل الصداق تعدد ولا اكثره حد بل  
 ضابطه كل من صح جعله مبيعا صح عوضا او عوضا صح  
 كونه صداقا وما لا فلاذ لو عقد بالايتمول ولا يقابل  
 بممول كجبة منطة لتصح التسمية ويرجع لمهر المثل  
 وكذا اذا صدق ثوبا لا يملك غيره فلا يصح لتعلق حق الله